2019
موازنة المواطن
بلدية حوارة

الرؤية

نحو حوارة عريقة، مزدهرة، عامرة ومنظمة ذات بيئة مستدامة.

الرسالة

تعمل بلدية حوارة على توفير الخدمات العامة لكافة المواطنين وبتكلفة تتلاءم مع كافة شرائح المجتمع، تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والزراعية، تطوير البنية التحتية.

الأهداف الإستراتيجية

1. تحسين وتطوير البنية التحتية.
2. تطوير التنمية الاقتصادية في البلدة عن طريق عمل مشاريع.
3. تطوير وتحسين الخدمات المتعلقة في المجال الثقافي والاجتماعي والزراعي.
4. تطوير العمل المؤسسي داخل البلدية.
5. الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة.
6. تطوير المدارس وتلبية احتياجاتها بمشاركة المجتمع المحلي.

عدد الموظفين/ات

- 7 — 78%
- 2 — 22%

من أين تأتي أموال بلدية حوارة؟

- رسوم الرخص والإجازات (1,167,100 شيكل) — 37.8٪
- المياه (1,150,140 شيكل) — 37.3٪
- النفايات الصلبة (500,000 شيكل) — 16.2٪
- الضرائب (168,577 شيكل) — 5.5٪
- الاستثمارات والإيجارات (68,000 شيكل) — 2.2٪
- المنح والهبات (26,000 شيكل) — 0.8٪
- غرامات مختلفة (5,000 شيكل) — 0.2٪

مجموع إيرادات البلدية: (3,084,817 شيكل)

الى أين تذهب أموال بلدية حوارة؟

- المياه (1,232,400 شيكل) — 39.0٪
- الأشغال العامة (416,000 شيكل) — 13.1٪
- المشاريع (336,000 شيكل) — 10.6٪
- مصاريف إدارية (527,023 شيكل) — 16.7٪
- النفايات الصلبة (251,584 شيكل) — 8.0٪
- التخطيط والتطوير المجتمعي (200 شيكل) — 0.01٪
- مصاريف هندسية (68,200 شيكل) — 2.2٪
- رواتب وأجور (304,711 شيكل) — 9.6٪
- ضريبة الدخل (8,495 شيكل) — 0.3٪
- الصحة والسلامة العامة (17,860 شيكل) — 0.6٪
- خدمات حضارية وثقافية (1,500 شيكل) — 0.04٪

مجموع مصروفات البلدية: (3,163,973 شيكل)

أهم المشاريع

اسم المشروع	الموازنة بالشيكل
إعادة تأهيل طرق داخلية	1,357,200
إضافة غرف صفية لمدرسة عمر بن الخطاب	180,000
شق طرق زراعية	360,000
إضافة غرف صفية لمدرسة بنات عقاب الثانوية	126,000

ديون المواطنين للبلدية

البند	المبلغ بالشيكل
نفايات صلبة	2,118,013
مياه	8,135,313
ضريبة الحرف والصناعات	204,329
المجموع	10,457,655

ديون على البلدية

البند	المبلغ بالشيكل
مياه	9,382,377
المجموع	9,382,377

معلومات الاتصال بالبلدية

2590470
2590460
howwara2006@yahoo.com
بلدية حوارة

أعدت موازنة المواطن الخاصة ببلدية حوارة في إطار التعاون المشترك بين البلدية ووزارة الحكم المحلي ومعهد أريج، وذلك من خلال مشروع "من أجل سياسات مالية داعمة للتنمية" بدعم من أوكسفام.

محتوى هذه النشرة لا يعبر بالضرورة عن آراء مؤسسة أوكسفام. الكاتب يتحمل كامل المسؤولية عن كل المعلومات والآراء الموجودة في النشرة.